ظاهرة أطفال الشوارع: أسبابها وانعكاساتها على المجتمع

د/ فوزية ساحي

قسم علم الاجتماع– جامعة البليدة 2

ملخص:

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو ليس فقط على مستوى البلدان النامية وإنما أيضا في الدول الصناعية المتقدمة، وهي عالمية، سريعة الانتشار، تباينت التقارير حول حجمها وطبيعتها وأسبابها، فتزايدها المستمر يجعل من هذه الفئة عرضة لتبني السلوك الإجرامي في المجتمع، لذلك تعتبر من أبرز قضايا التي تعاني منها كل دول العالم الحديث وتهدد سلامتها وأمنها وتطورها، ويكون التصدي لهذه المشكلة انطلاقا من مبدأ حق الطفل باعتباره ضحية لظروفه المجتمعية الصعبة في الحصول على أوجه الدعم والرعاية المختلفة وحمايته من كل ما يهدد حياته وسلامته.

الكلمات المفتاحية: أطفال الشوارع– المجتمع– الانعكاسات.

The phenomenon of street children: causes and effects upon society

Dr / Fouzia Sahi

Department of Sociology- University of Blida 2

Abstract:

The phenomenon of street children is one of the most important growing social phenomena, not only in the developing countries, but also in the advanced and industrial ones, it is global and fast-spreading, there are varied reports about its size, nature and causes, its continuous growing makes this category likely to adopt a criminality behavior in society, so it is one of the most prominent issues plaguing all countries of the modern world and threaten there safety, security and development.

To face against this problem, we have to beguin by the principle of the right of the child as a victim of the difficult social conditions to get the aspects of support, care and to be protected from everything that threatens his life and safety.

Key words: Street children- Society- Impacts.

Le phénomène des enfants de rues, causes et effets sur la société

Dr / Fouzia Sahi
Département de Sociologie –
Université de Blida 2

Résumé:

Le phénomène des enfants des rues est l'un des phénomènes sociaux les plus émergents non seulement au niveau des pays en voie de développement, mais aussi dans les pays industriels avancés.C'est une approche globale, à propagation rapide, des rapports variés sur sa taille et sa nature et ses causes, sa croissance rend cette catégorie susceptible à adopter un comportement la criminalité dans la société, il est donc l'un des problèmes les plus importants qui affligent tous les pays du monde moderne et menace sa sécurité et son développement. Pour faire face à ce problème, il faut d'abord commencer par le principe du droit de l'enfant en tant que victime de conditions sociales difficiles pour obtenir le soutien,les différents soins et la protection contre tout ce qui menace sa vie et sa sécurité.
Les Mots- clés : Enfants des rues -Société -Impacts.

.....

مقدمة:

أطفال الشوارع" اصطلاح بات معروفاً في أدبيات التنمية البشرية، وهو من أهم القضايا وأخطرها لتداخل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ولتزايدها باطراد في البلدان النامية والمتقدمة، فهي ظاهرة عالمية استقطبت اهتمام المعنيين بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان. ولكن من هم أطفال الشوارع، وما هي عوامل وأسباب بروز وانتشار هذه الظاهرة في واقعنا الحالي؟ والجواب ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد لأطفال الشوارع، فهناك طفل في الشارع، وهناك طفل الشارع، والطرح العلمي لهذا الموضوع لا يزال حديثاً ولم تتبلور بعد رؤى نظرية تستهدف التأصيل الفكري والمنهجي له، إذن فهو تعبير عام يستخدم لوصف الأطفال الذين يعيشون في الشوارع لفترات طويلة من الزمن، وذلك في الحالتين، حالة أطفال عاملين في الشوارع طوال ساعات النهار ثم يعودون إلى أسرهم للمبيت، وحالة أطفال تنقطع صلاتهم مع ذويهم ويكون الشارع مصدراً للدخل والبقاء. وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى عوامل كثيرة كعدم توفير لهؤلاء الأطفال على بيت للاستقرار أو أسرة لرعايتهم، أو لهم بيوت ولكنهم يختارون البقاء في الشارع بسبب الفقر أو شدة الازدحام أو التمرد على ضغوط البيت أو المدرسة أو إساءة المعاملة البدنية أو الجنسية في المنزل. وفي الحقيقة لا توجد عوامل خاصة بهذه الظاهرة في حد ذاتها بل إن معظم الدراسات سواء في علم النفس أو في علم الاجتماع أو غيرها، تؤكد وبوضوح وموضوعية على أن العوامل المتحكمة في بروز هذه الظاهرة هي نفسها المتحكمة في ظاهرة الانحراف عند الأحداث، وبالتالي فان استفحالها يؤدي مع الوقت إلى وقوع الأطفال في الانحراف والجريمة، لذلك أجريت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1959 استراتيجية لإعلان حقوق الطفل كقانون ملزم تطبيقه في المجتمع.فمشكلة أطفال الشوارع هي موجودة منذ قديم الزمن لعدم وجود الأمان في مجتمع مليء بالفساد، لذا فإن هذه الظاهرة ستبقى ولكن مع محاولات عديدة للحد منها في مختلف المجالات (**أبو بكر موسى(2001)** ، **ص 30–37**).

أولا: الاهتمام العالمي بظاهرة أطفال الشوارع:

يشهد العالم مشكلة ذات عواقب مأساوية لا يمكن التكهن بمخاطرها ، فهناك ملايين من أطفال الشوارع يعيشون منعزلين و متشردين، يعانون من سوء التغذية منذ ولادتهم يفتقدون العطف والتعليم والمساعدة، إنهم يعيشون على السرقة والتسول والعنف، ويندمجون في عصابات ليبنوا لأنفسهم أسرا تمنحهم شعورا غير حقيقي بالأمان داخل تركيب أسري لم يعهدوه من قبل، فهؤلاء يستغلوهم الغير ويسيئون معاملتهم. إنهم الأطفال المتخلى عنهم، والذين يولدون لآباء وأمهات مجهولين وغير مرتبطين بزواج

شرعي، أو يعيش الأطفال في كنفهم، ولكن في وضعية صعبة، بحيث يصبحون في هذه الحالة في حاجة لمساعدات من الدولة والسلطات العامة. وهو الأمر الذي دعا بالعديد من المفكرين والباحثين والمشرعين للاهتمام بهذه الظاهرة وسن تشريعات تهدف إلى التخفيف من حدتها. فمند عام 2270 ق م ظهرت شريعة حمورابي في وادي ما بين الرافدين، كأول قانون مكتوب لتنظيم الأسرة وتحديد العلاقات القائمة بين الأفراد، فكانت سلطة الأب في العديد من المجتمعات التاريخية القديمة سلطة مطلقة غير محدودة، وكان الأب حاكم الأسرة وجميع مسؤوليات أفرادها في قبضته، كما كان الخروج عن طاعة الأب جريمة تستوجب العقوبة القاسية، ولقد ورد في الفقرة 195 من شريعة حمورابي مثلا: إذا صفع الابن أباه تقطع يده. ووردت نصوص قانونية أخرى تعاقب الابن الذي يهرب من بيته بإرادته. ويعاقب الابن المتنكر لأبيه أو من تبرأ من أمومته علانية بقطع لسانه (**كمال الدسوقي (1961)، ص.39**). أما القانون الروماني فقد أعطى السلطة المطلقة في تربية الأطفال وضبط سلوكهم للأب، حيث كان للأب الروماني سلطة واسعة غير مشروطة، فقد بلغت شدتها لحد استعمال عقوبة الإعدام، بل وبوسع هذا الأب بيع أفراد الأسرة في السوق ورهنهم لقاء دين، غير أن هذه السلطات المطلقة للأب بدأت تفقد بعض قوتها في عصور لاحقة. وبدأت المجتمعات تميز تشريعاتها بين الأطفال والبالغين من جهة وبين الأطفال وفق مراحل نموهم الطبيعية تبعا للتمييز بين أعمارهم، فأصبحت العقوبات تسن بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل العمر (عدنان الدوري(دون سنة)، ص.34).

لقد أصبح سكان المدن الآن أصغر سناً وبحلول عام 2009 ستكون أعمار نصف سكان العالم من فئة 5 إلى 19 عاماً، وسيزيد عدد أطفال المدن في العالم بمقدار 477 مليون عن عددهم الحالي، منهم 220 مليون طفلاً من البلدان النامية، ومنها البلدان العربية،حيث سيكون 35 % من مجموع السكان دون سن الرابعة عشرة، منهم 30 % بالمائة سيكونون في فقر مدقع، وبالتالي فلا بد أن يزيد عدد أطفال الشوارع المشرّدون والمتسولون ممّن يعيشون كلياً أو جزئياً بمقدار عشرات الملايين (**الأمم المتحدة (2006)، ص40**) .

وبخصوص حجم الظاهرة فإن الملاحظ أولاً هو أنها ظاهرة عالمية، وقد تفشت بشكل كبير وملفت للنظر في دول أمريكا اللاتينية خاصة في البرازيل والمكسيك والارجنتين، والآن تشمل الظاهرة الملايين من الأطفال عبر العالم، وقد يمثلون بصفة عامة 10/1 بمعنى أن عشر أطفال العالم معرض لأن يعيش في الشارع هائماً، وربما من الأشياء التي أثارت انتباه المنظمات الدولية مثل أمنيستي واليونسيف، هو أنه في بعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل يتعرض هؤلاء الأطفال للقتل، فلقد ظهرت عصابات شبه منظمة تعتدي على هؤلاء الأطفال وتقوم بقتلهم وتتحدث بعض الاحصائيات الخطيرة عن مقتل 4500 طفل من أطفال الشوارع ما بين 1988 و1990 في البرازيل. ولقد بدأنا نلاحظ أن هذه الظاهرة بدأت تنتشر في جميع انحاء العالم بما فيها الأقطار الآسيوية، ففي الهند مثلاً تنتشر بكثرة وتنتشر إلى جانبها ظاهرة أخرى وهي أسر الشوارع. ففي آسيا نشير إلى مانيلا بالفيليبين وحدها مثلاً، يوجد حوالي ستون ألفاً من أطفال الشوارع. وبالنسبة للمغرب فإن الظاهرة حديثة نسبيا، ولكن لا تتوفر على إحصائيات شاملة ودقيقة حولها، لأنها كانت من الظواهر المسكوت عنها لصعوبة التمييز بين الأطفال الذين يعيشون في الشارع، والأطفال الذين يشتغلون ويعودون إلى منازلهم، فهناك أيضاً طبيعة حركة هؤلاء الأطفال فيما ليس لهم مقر دائم وثابت، فإنه يصعب إحصاءهم، فهم يتحركون من محطة لأخرى، ومؤخراً أخذوا يصلون إلى أوروبا من خلال الاختفاء في الحافلات أو السفن أو **الشاحنات (محمد حسن الدريج، (2015) ص 41–42)**.ولا يوجد تقدير دقيق لأطفال الشوارع في العالم، وقد اختلفت

التقديرات، وتباينت، ولكن الذي يلاحظ الظاهرة عن كثب يجد أن هناك نموا مذهلا في العدد والانتشار. فبينما ذكر أحد التقديرات عام 1987 أن عدد أطفال الشوارع يبلغ 30 مليون طفل على الصعيد العالمي، جاءت تقديرات 1995 لتعلن أن العدد يزيد على 100 مليون طفل موزعين حسب النسب التقديرية التالية: 20 % في الدول المتقدمة، 40 % في أمريكا اللاتينية، 30 % في آسيا، 10 % في أفريقيا، وهناك تقديرات تجاوزت هذا الأرقام، فذكرت أمريكا اللاتينية وحدها بها 50 مليون طفل الشارع بينهم 30 مليون بالبرازيل وحدها إلى آخر ذلك من التقديرات. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة حول حجم الظاهرة في العالم العربي إلا أن هناك تقديرات تمت وفق اجتهادات الباحثين، ولقد أشار أحمد صديق في كتابه "خبرات مع أطفال الشوارع بمصر" إلى أن أطفال الشوارع يقدرون بـ 93000 طفل.

وذكرت الجمعية العربية لجهاز الأطفال بالإسكندرية أن عدد أطفال الشوارع 2 مليون، وهو رقم غير موثق. والمشاهد هو الانخراط عدد من الهيئات الأهلية والرسمية للتصدي للظاهرة. وفي اليمن قدر اتحاد الجمعيات غير الحكومية عدد أطفال الشوارع بـ 7000 طفل، رغم أن هناك دراسات تتحدث عن التسول، وعن تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع التي تحتاج إلى تصنيف ودراسة لأعمالهم. وفي السودان يقدرون عدد أطفال الشوارع بـ 37000 طفل تقريبا سنة 1991. وتشير الإحصاءات الواردة من الأردن إلى عدم وجود الظاهرة بالشكل المتعارف عليه، ولكنها تقر بوجود تسول أو تشرد، وذلك في المحافظات والمدن الكبيرة، وتوضح أن عدد المقبوض عليهم للتشرد سنويا من الذكور والإناث 673 و 567 و 611 في سنوات 1996، 1997، 1998 على التوالي. وفي لبنان يشيرون إلى وجود الظاهرة، لكن من جنسيات أخرى، وبرز نشاط واهتمام جهات رسمية وشعبية للتصدي للظاهرة. ولقد أورد د. مبارك ربيع في ورقته المقدمة إلى اجتماع الخبراء الذي نظمه المجلس العربي للطفولة والتنمية لمناقشة أبعاد ظاهرة أطفال الشوارع عربيا، أن عددهم في المغرب 237000 طفل، كما نظمت كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة ورشة عمل بمدينة فاس (يوليو 1999) لبحث جوانب الظاهرة، وهو مؤشر للاهتمام الرسمي بجانب ما يمكن لمسه من نماذج للتصدي على الصعيد الأهلي (**سلوى رزقي، (2005)، ص157–161**).

ثانيا: <u>ظاهرة أطفال الشوارع في الجزائر</u>:

إن الشارع هو الإرث العام للملايين من البشر، حتى قبل أن تلوثهم سموم المخدرات والدعارة والجريمة، ومع نمو المدن الكبيرة، يتكاثر عدد أطفال الشوارع، كما يكبر الحرمان الذي يولد الإحباط ومن ثم العنف.فالبلدان المتقدمة والنامية تواجه المشكلة على السواء دون التصدي لها بشكل كاف.فمفهوم الطفل المهمل والمحروم يمكن أن يأخذ في البعد الديني معنى اليتيم، ويمكن العثور في تاريخنا الإسلامي على عدة ممارسات تعزز ضرورة الاهتمام بالأطفال اليتامى، كما أن المفهوم الديني يرتبط بقضية الشرعية من عدمها، فكل ما يتصل بالشرعية له أهمية إذ تظن أن من حق الطفل أن يكون له اسم، وله علاقة بالحضانة والقرابة والرضاعة أو حقه في الميراث، فهذه أمور يتعين الوقوف عندها، فالإسلام مثلاً حرم تبني الطفل غير الشرعي ولكنه أوصى بالتكفل (**محمد حسن الدريج، (2015)، ص41**). إن تطور هذه الظاهرة اجتماعيا أرتبط بمراحل زمنية واكبت التغييرات الحاصلة في الجزائر سواء سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، إذ لم تكن هذه الظاهرة أيام الاستعمار معروفة بشكل رسمي، لأن هذا الأخير كان يقتل ويشرد العائلات والأطفال دون تمييز، إن الأرقام الرسمية للمتشردين والمنحرفين المسجلين في سجلات الدوائر الفرنسية بالجزائر تشير خلال الحقبة الاستعمارية، إلى أن عددهم قد انخفض بنسبة ملحوظة بين سنة 1952 حيث بلغ عدد المتشردين والمنحرفين بما

فيهم الأطفال 4362 في حين بلغ عددهم 3189 في سنة 1956ويبدو أن العدد ظل ينخفض بعد ذلك نتيجة لعامل الثورة التي امتصت الشباب واستغلته في مقاومة الاستعمار الفرنسي (**بن يوسف بن خدة(1989**)، **ص86**) لكن منذ بداية فترة الاستقلال بدأ الاهتمام واضحا بالطفولة والشباب، فلقد جاء في ميثاق الجزائر عام 1964 أن الاستعمار الفرنسي قد خلف 300 ألف يتيما و متشردا لم يبلغوا سن الرشد، ومن بين هؤلاء 30 ألف يتامى الأبوين. وعليه نص الميثاق على الإعانة والرعاية والحماية التي يجب توفيرها لهؤلاء الأطفال والشباب. غير أن التشريعات القانونية المتعلقة بعملية التكفل بالتشرد والانحراف أو اليتامى من لا مأوى لهم دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 1966 (**جبهة التحرير الوطني (1964**)، **ص80**). ومن جانب أخر تعد الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث التي تسجل عددا معتبرا من الأطفال الذين يشتغلون في مختلف القطاعات (خاصة غير الرسمية منها)، والذي وصلت نسبته إلى 5 و 18 سنة، أي نحو 478000 طفل حسب آخر التقديرات لعام 1999 لأرشيف وزارة التضامن (**وزارة التضامن الوطني والاسرة (1999**)، **ص117**) .فوجود الطفل بها يتنافى والقوانين والاتفاقيات المنصوص عليها فيما يخص حقوقه كفرد بشري بحاجة إلى رعاية وحماية واهتمام، وهو الأمر الذي جسدته الجزائر بتبنيها للاتفاقية 29، 1930 المتعلقة بالعمل القسري، و 105، 1957 الخاصة بمناهضة هذا العمل القسري، وكذلك الاتفاقية 138، 1973 التي تمّ قرّرتها المنظمة العالمية للعمل الخاصة بالحد الأدنى لسن الشغل، والذي حددته بـ 16 سنة . وهذا حسب المادة 15 من قانون التشغيل، حيث جاء فيه بهذا الخصوص، أنه "لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل الحد الأدنى للتوظيف عن 16 سنة، إلا في الحالات التي تدخل ضمن إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع المعمول بها" (**الجريدة الرسمية، العدد: 17، 1990**). ويعد المحيط المفتوح (الشارع) من بين المحطات الهامة التي لا يمكن إهمال دورها في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، من خلال نقلها للتراث الاجتماعي والثقافي الخاص بالمجتمع، عن طريق الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي، ففيه يعيش هذا الطفل النشاطات بأكثر حرية مع جماعة الرفاق (**تشيرين مكيداش (1994**)، **ص 25**). إذ أن تنشئة الطفل في الجزائر ضمن نطاق محيطه الاجتماعي بمفهومه الواسع، يجعلنا ملزمين لمعرفته بمختلف ما يتركب منه من تشكيلات وعناصر، ومنه نجد أن هذا المحيط أو الوسط يرتبط إلى حد بعيد بكل من مفهوم الشارع، الحي والجيرة، لكن الاختلاف بينها يخضع إلى نوعية المواقف و الرؤى المهتمة به، ذلك أن الجانب المهم فيه هو معرفة مدى الدور أو الوظيفة التي يقدمها كوسط اجتماعي ضمن إطار العملية التعليمية والتنشئة للطفل، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى أنه يعرف في التعبير الجزائري عادة بـ "الزنقة"، وهي تمثل المجال الواسع من المحيط الذي يخرج عن إطار المؤسسات الاجتماعية الرسمية (**تشيرين مكيداش (1994**)، **ص 31**)، إذن فهو المجال الذي يمكن أن تتقاسمه و تشترك فيه مختلف فئات المجتمع. حيث التركيبة الاجتماعية لبيئة الوسط المفتوح اختلفت بشكل ملحوظ، إلى درجة أن الشارع "الزنقة" تغير بشكل جذري، فلم يكن من قبل يحمل نفس المفهوم ولا نفس الدور أو الأدوار التي تميزه الآن، إذ أن المجتمع الجزائري خلال الاستعمار وبعده بسنوات، كان يعرف نوعا من الاستقرار والتوازن، رغم الظروف الصعبة التي مرت عليه، فقد كان الشارع لا يختلف كثيرا عن باقي المؤسسات الاجتماعية والتربوية، حيث كانت العائلات الجزائرية متضامنة فيما بينها، فقد كانت التربية آن ذاك ذات طابع شمولي، يشترك في أدائها عدة أفراد من العائلة، وحتى الجيران من خلال التوجيه والنصح للأطفال الذين كانوا يتقبلون القواعد الأخلاقية التي تعرض عليهم وفق التوجيه والارشاد الديني، وهذا لأنهم كانوا يعتقدون أن هذه القواعد مقدسة، باعتبارها أخلاقا جماعية يشتركون فيها مع باقي أفراد هذا المحيط الاجتماعي (**نفيسة زردومي (1979**) ، **ص287**) ، وبناءا على هذا فقد كان الشارع آنذاك

تطغى عليه قواعد الاحترام والتشبث بالقيم الأخلاقية والإنسانية المتعارف عليها في المجتمع ككل، والتي كانت تمارس دور الرقيب على مختلف سلوكات وتصرفات أفراد المجتمع. ولكن في عصرنا الحالي هناك تضارب في المعايير إذ من الصعب التحكم في الأمر بنفس الطريقة الماضية، فالأجيال حينها كانت تخضع في حياتها لمجموعة من القيم الجاهزة التي تنتقل من جيل لآخر بطريقة آلية، أما اليوم، فالأجيال الحالية هي التي تساهم بنفسها في وضع المقاييس الأخلاقية المتصلة بحياتها الخاصة (**محمود حسين(1977)**،**ص (372–374)**)، وبالتالي نجد الاختلاف على مستوى المؤسسات المختلفة، و التي من بينها الشارع كوسط مفتوح، حيث أصبح يمثل عالما من الغموض واللاتجانس، فلا يحكمه قانون ولا تحده سلطة، كما لا تضبطه رقابة (**تشيرين مقيدش (1994)، ص30**)، فقد تشابكت فيه القيم واختلت فيه الموازين، فهو غريب الهوية، لا بأمن الفرد فيه على نفسه، حيث عملت فيه التوسعات البشرية الاختلافات الثقافية عملها الجلي، بما ولدته من ضغوطات نفسية واجتماعية توترات متوالية... على توليد نمط آخر من المجتمع ونمط آخر من المفاهيم والتفاعلات والعلاقات، برزت أكثر من خلال الشارع الذي ما عاد إلا منفذا ومتنفسا جديدا لكل هذه المشاكل، ففيه يكون الحكم للأقوى وهذا لغياب الحماية والرقابة، خاصة في المدن الكبرى، أبن يجتمع الكثير والعديد من التركيبات السكانية بثقافاتها المتباينة، فلم تعد المؤسسات الاجتماعية تكمل بعضها في إطار الوظيفة التنشيئية التي كانت في وقت مضى تقوم بها، وبالتالي، تغيرت ملامح التنشئة الاجتماعية.

ثانيا: <u>الأسباب والعوامل المؤدية إلى ظاهرة أطفال الشوارع</u>:

أطفال الشوارع هي ظاهرة اجتماعية تعود إلى أسباب وعوامل متنوعة ومتداخلة أساسها سوء معاملة الوالدين وافتقار الطفل إلى الجو العائلي الذي يشبع الحاجات النفسية والبيولوجية المختلفة، كما يرجع إلى ما يسود بعض الأسر من أساليب تربوية خاطئة. ونجد أن أطفال الشوارع يعملون ويقيمون في الشوارع كل أو بعض الوقت دون رعاية من أسرهم (**محمد سيد فهمي**،(**2000**) ،**ص32**). ويمكن تصنيفهم إلى ثلاثة أنماط من حيث العلاقات الأسرية: أطفال لهم علاقة بأسرهم، ويعودون إليهم للمبيت يوميا، أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم يذهبون إليهم كل حين وحين، أطفال ليس لهم علاقة بأسرهم إما لفقدانهم بالموت أو الطلاق أو لهجر أسرهم (**محمد سيد فهمي**، (**2000**)، **ص.33**). بصفة عامة يمكن اختصار العوامل والأسباب في النقاط التالية: العامل الاقتصادي حيث نجد أن الأسرة التي لديها مشكل اقتصادي لا توفر أدنى شروط العيش للأبناء والدخل هو المؤشر الحقيقي لتحديد المستوى الاقتصادي والمعيشي للفرد، وقد أشارت الدراسات أن العديد من الأطفال المتواجدون في الشارع بغية طلب الرزق أو التشرد ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل وهم يعيشون تحت خط الفقر وبمعاناتهم التهميش وعدم توفير الراحة النفسية والمعيشية من طرف أسرهم يجعلهم يهربون إلى الشارع (**محمد سيد فهمي**(**2000**)، **ص46**) ، وبالتالي نتوصل أن السبب الأساسي هو الفقر كالدخل المحدود وظروف السكن القاسية منها ضيق المسكن والأحياء الهامشية كمدن القصدير، وأسباب أخرى كالعوامل الأسرية منها: **أولا** نجد تفكك الأسر بسبب الهجرة، أو الافتراق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو عندما يكون هناك طلاق. و**ثانيا** هناك الصراعات وانتشار بعض الأمراض الاجتماعية داخل الأسرة كالانحراف كإدمان الأب على الخمر أو المخدرات و نوع المشاكل التي يمكن أن تنجم عن تعامله مع زوجته، ومع مصروف المنزل، وممارسته العدوانية مع أطفاله التي تساهم في إنتاج هذه الظاهرة. و**ثالثا** تفسخ الأسرة والقيم وضعف الوازع الروحي والديني. و**رابعا** الصراع على مهنة الطفل، فما دام هناك فقر، وحاجة للأسرة في تشغيل أبنائها وبناتها، فإنه كثيراً ما يحدث صراع بين الأم والأب على طبيعة العمل الذي سيقوم

به الابن وعلى من سيحصل على أجره والاستفراد به، وهذا قد يدفع الطفل إلى الخروج إلى الشارع فراراً من صراع أبويه على أجره. و**خامسا** هناك كذلك العنف العائلي، والطرد المباشر من الأسرة، فيمكن أن نتصور أن الأب الذي يتزوج بمرأة ثانية بعد وفاة الأم، أو أن الأم التي تتزوج ثانية فإن أحد هؤلاء قد يطرد أبناء الآخر لأسباب قد تكون في بعض الأحيان تافهة. و**سادسا** المعاملة الأسرية نتيجة القسوة والإهمال وكثرة عدد أفراد الأسرة المسبب لتصدع الأسرة وتضاءل اللهفة والقلق على الأطفال (**سناء الخولي(2006) ص.30**)، وبالإضافة إلى ذلك أسباب أخرى خاصة بالدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه المدرسة التي لا تستطيع ان تستوعب جميع الأطفال الذين هم في سن مناسب، وهناك جانب آخر ألا وهو جانب الإغراءات الموجودة في الشارع، وهذا أمر يجب أن نأخذه بعين الاعتبار على أساس أنه واحد من الأسباب المباشرة لحدوث هذه الظاهرة، ولو أنها في الحقيقة إغراءات وهمية مثل الحرية بحيث ليس هناك ما يفيد الأطفال لا في مواقيت الأكل ولا في مواقيت النوم، بحيث يمكنهم أن يتحركوا كما يفعلون في الشوارع، ويقومون بأشياء مثل التدخين، تناول المخدرات والسفر ...وعدم الدراسة، مما لا يسمح به في المنزل، والاحتفاظ بنقودهم التي حصلوا عليها إما بالسرقة أو القيام ببعض الأعمال، والمطلوب هو أن ننظر إلى هذه الأسباب نظرة شمولية متكاملة (**محمد حسن الدريج (2015)، ص42–44**)، لذلك أضاف بعض المفكرين أسباب أخرى أكثر دقة و تفصيلا ترجع في نفس الوقت إلى عوامل متنوعة مستقلة ومتداخلة، وهذا لكون الأفراد يختلفون عن بعضهم البعض في جملة من الخصائص والصفات الشخصية التي قد تكون وراثية أو مكتسبة (**سلوى عثمان الصديقي(1998)** ، **ص83**). إذ أنّ المقومات الأساسية للطفل تتضمن المقومات البيولوجية التي تتصل بتكوينه الجسمي والصحي، وأيضا المقومات النفسية فهي تتعلق بقدرات الطفل وميوله ورغباته وانفعالاته (**محمد طلعت عيسى وآخرون(دون سنة)، ص122**). ومنه تتحدد هذه العوامل كما يلي:

1. العوامل الشخصية الجسدية و النفسية:

أ. العوامل الجسدية:

التي تعني مجموعة من الصفات المتعلقة بشكل ووظائف الأعضاء، وقد تتمثل في شذوذ شكل الأعضاء الخارجية أو اضطراب في أداء الأعضاء الداخلية لوظائفها و نطلق على هذا التكوين "التكوين الغددي المعيب" الذي يدخل في السلوك الشاذ غير السوي لدى الأطفال (**علي محمد جعفر (دون سنة)، ص30**). وأيضا هناك الأمراض و العاهات، إذ النقص الذي يحدث في جسم الطفل يجعله مغايرا لغيره من الأطفال الأسوياء، ويضطر به للانسحاب من الجو الأسري والهروب خارج البيت وبالتالي، التواجد بالشارع. أما ثانيا العوامل النفسية هي مجموعة المؤثرات الشعورية واللاشعورية التي تؤدي إلى اختلال في الشخصية مما يجعل صاحبها مهيأ لاقتراف سلوكات لا سوية كالهروب من البيت، التشرد، والانحراف ... الخ (**محمد سلامة غباري(1998)، ص55**). حيث يرى التحليليون أن الطفل يلجأ إلى الانحراف والتشرد والعدوان دفاعا عن قلقه وعدم اطمئنانه، فالإحباط يثير الشعور بالعدوان الذي يأخذ صورا عديدة كالانحرافات السلوكية (**مصطفى حجازي(1995)** ، **ص17**)، إذ أنّ اقتراف السلوك غير السوي والمنحرف عند الطفل كالهروب من البيت والتشرد والسرقة والإدمان يرجع إلى أهم العوامل النفسية كالكبت، الصراع، الشعور بالدونية للذات (**رزق سند إبراهيم ليله(1990)** ، **ص24**). حيث الكبت هو تلك العقبات التي تقف في سبيل إشباع رغبات الطفل الغريزية، وهي تنشأ عن عدم إمكانية تحقيق الرغبات في العالم الواقعي (**محمد طلعت عيسى وآخرون(دون سنة)، ص175**)، وهذا ما أكده فرويد "Freud"أن الرغبة المكبوتة قد يستبعدها الفرد عن طريق نشاط بديل ممنوع أو محرم (**عبد الرحمان عيسوي(دون سنة)**،

ص47) مما ينتهي به للوقوع في دائرة الانحراف والتشرد أثناء تواجده في الشارع. أما الصراع هو ذلك التناقض الداخلي للفرد نتيجة اصطدام ميوله وقدراته الطبيعية مع الحقائق الاجتماعية، مما يؤدي به إلى تصور الأشياء حسب رغباته، وليس حسب الحقائق الموضوعية، الأمر الذي يدفعه إلى ممارسة السلوكات اللاسوية كالعنف والتشرد والانحراف وغيرها. وأما الشعور بالدونية هو إحساس الطفل أنه شخص متميز بصفات تختلف عن صفات أنداده، وبالتالي يعبر عن دونيته بالعزلة والانطواء (**محمد طلعت عيسى وآخرون، (دون سنة)، ص131–132**). ويرى "كلبرت" أن العوامل المباشرة في السلوك الاجتماعي المرضي هي عوامل شخصية ومجتمعية في طبيعتها (**محمد عاطف غيث (1987) ، ص.52**).

2. العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

يقصد بها مجموعة الظروف المحيطة بالطفل، وتشمل عوامل مجتمعية خارجية كمسؤولية الشارع والمدرسة، وعوامل أسرية ذات تأثير على سلوك الطفل داخل الأسرة وتضطره إلى اللجوء نحو الشارع، ويكون ذلك في إطار علاقة الآباء ببعضهم، القيم والأخلاق، مستوى الإباحية، الخلافات الأسرية السطحية أو الهدامة كالخلافات العقائدية والدينية والطبقية، الحياة الزوجية المضطربة (**علي محمد جعفر(دون سنة) ص59**)، نبذ وإهمال الأم لطفلها في حالة كونه ابن غير مرغوب فيه كابن غير شرعي (**خيري خليل الجميلي(1988)، ص243**). فأساليب الوالدين السلبية في تربيته كالصرامة أو الإفراط في رعايته أو دفعه للتسول يترك أثارا واضحة في سلوكه الانفعالي (**صبري جرجس(دون سنة)، ص19–20**).والطفل الذي قد نما وسط إخوته يدرك ذاته (**فؤاد البهي السيد(1975) ،ص.31**)، ويجد حوله جملة من العلاقات الاجتماعية عكس الطفل الوحيد، وعليه فالعلاقات السيئة داخل الأسرة بكل أشكالها تؤثر مباشرة في إكساب الطفل السلوكات غير السوية التي تدفعه إلى الشارع(**علي محمد جعفر، دون سنة، ص.60**). ومن خلال مجمل الأبحاث العلمية يتبين أن تصدع الأسرة ذو تأثير كبير على شخصية الطفل في سلوكه، فالأسرة تعمل كوحدة ترعى وترشد الأطفال من جهة بأساليبها السليمة، ومن جهة أخرى تكون سببا في عدم تكييفهم الاجتماعي (**أنور محمد الشرقاوي(1998)،ص.112**). وبالمقابل نجد أن "العوامل المجتمعية الخارجية" تتمثل في كل ما محيط بالطفل خارج نطاق الأسرة والتي نذكر منها مسؤولية المدرسة والشارع، حيث أن كل منهما يساهم في دفع الطفل إلى اتخاذ الشارع كوسيلة للهروب من واقعه. فالأسرة بمفردها لم تعد قادرة على القيام بأداء الوظائف التعليمية والتربوية لأطفالها في مجتمعنا المعاصر، لذلك أقام المجتمع المدرسة لمساندتها (**خيري خليل الجميلي(1988)، ص 253–254**). فالدراسات أكدت أن هناك عوامل مساعدة على بناء علاقات صداقة بين الأطفال داخل الفصل، وذلك من خلال التقارب في العمر والحالة الاجتماعية والنشاط البدني والميول والمستوى الثقافي (**عدنان الدوري، (1983)، ص 331–332**)، وفي مجتمع المدرسة يجد الصغير نفسه يتلقى نماذج عديدة متآلفة أو متنافرة ولابد أن يختار بعضا منها إما بدافع التقليد أو انسياقا في تيار الجماعة، ولكن قد يكون التلميذ محل سخرية من زملائه، إما بسبب فقره أو ملبسه، أو شذوذ طوله أو قصره فيأتي بتصرفات شاذة، خاصة إذا لم يكن لديه ثقة بنفسه لشعوره بالدونية وبالتالي، يجد نفسه في الشارع (**علي محمد جعفر(دون سنة)، ص74**). ولكن هل يمكن أن تكون العوامل الشخصية والاجتماعية كافية لتفاقم هذه الظاهرة؟، وفي هذا السياق يرى بعض العلماء أن هناك عوامل أخرى كالعوامل الاقتصادية التي تتعلق بالمستوى المعيشي والشروط المادية للطفل قد تهيئه إلى أن يكون في الشارع. فقد أثبتت بحوث متعددة مدى تأثير الفقر والحرمان على سلوك الطفل، إذ يتخذ الطفل السرقة كوسيلة مشروعة من وجهة نظره لإشباع رغباته التي لم تستطع الأسرة توفيرها له، أو يلجأ للعمل

كوسيلة للحصول على المال الذي يحقق له رغباته (**إقبال محمد بشير ،سلمى محمود جمعة(دون سنة)، ص130**)، وهذا يحتم عليه قضاء ساعات طويلة خارج البيت والبقاء معظم الوقت في الشوارع مما يعرضه للتشرد. ونجد كذلك الشروط المادية كالسكن غير الصحي أو الضيّق الذي يقيم فيه الطفل مع أسرته، مما يؤثر عليه كالازدحام المؤدي للاحتكاك المستمر والصراع والخلاف، كما أنه يحرم الوالدين من فرص مناقشة سلوك الأطفال ومشاكلهم. فيشعر الأطفال بعدم الأمن في تلك البيئة غير المشبعة لحاجاتهم النفسية والمادية ما يؤدي بهم إلى مغادرة المنزل (**محمد مصطفى أحمد(دون سنة) ص.51**). ففي تقرير مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة في 01 جانفي 1955 م إلى آخر جوان 1956 م جاء ما يلي: "إن الغالبية العظمى من أسر هؤلاء الأحداث ومنهم المتشردين يقطنون في أحياء شعبية مزدحمة بالسكان وأغلبها بيئات فقيرة تكثر فيها الصبية المتشردين، وتتخللها أوكار الفساد وأكثر مساكنها لا تصلح للسكن بأي حال من الأحوال، فالتهوية سيئة والغرف مظلمة. كل هذه المظاهر قد تدفع الطفل إلى النفور ومنها بالتالي الهروب والتشرد" (**محمد طلعت عيسى وآخرون، دون سنة، ص.501**). وأظهرت الدراسة المعدة من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة عام 1955 للوقاية من جنوح الأحداث وتشردهم، أن الزيادة في حجم مشاكل الأحداث والتزايد في تشردهم أكثر تواجدا في البلاد التي بلغت حدا كبيرا من النمو. وهذا دليل على أنه كلما ارتفع النمو الديموغرافي للسكان في بلد ما انعكس ذلك سلبا على سلوك أفراده، وأيضا النزوح الريفي للشباب قصد البحث عن العمل في المناطق الحضارية، يؤدي بهم إلى عدم تكيفهم مع الحياة الجديدة، وبالتالي تشردهم (**محمد طلعت عيسى وآخرون(دون سنة) ص172**).

رابعا: انعكاسات الظاهرة على المجتمع:

ظاهرة أطفال الشوارع خطيرة وتترك أثارا على شخص الطفل والمجتمع، إن إبقاء الطفل بعيدا عن أسرته وخروجه للشارع يعرضه لعواقب وخيمة تتمثل في: التسرب و عدم الالتحاق بالتعليم لعدم تهيئة الظروف الملائمة، الفقر والمكانة المهنية المنخفضة، الإصابة بالأمراض العضوية و النفسية منها: التسمم الغذائي والتيفويد والأنيميا نتيجة تناول أطعمة فاسدة انتهت مدة صلاحيتها، ويجمعها هؤلاء الأطفال من صناديق القمامة، وهناك الجرب والسعال المستمر وتعب الصدر، وتقيحات الجروح يصيب معظم أطفال الشوارع لتواجدهم في أماكن قذرة. وبالإضافة نجد مخاطر الطريق التي تسبب لهم إعاقات (**محمد سيد فهمي(2000) ص58-59**)، والانحرافات الجنسية مثل البغاء، والجنسية المثلية التي تعتبر جنوح جنسي، فكثير من الشبان يبيعون محاسنهم إلى الراشدين لكسب المال. حيث تؤدي الممارسات الجنسية التي يتعرض لها الأطفال إلى العديد من المخاطر الصحية كالإصابة بنقص المناعة الجنسية المكتسبة (سيدا) والأمراض التناسلية وحالات الحمل غير الشرعي(**بدرة معتصم ميموني( )2003، ص259**) كما يستفيد من استخدام هؤلاء الأطفال المجرمون في تجارة الجنس بتنظيم عصابات تستغلهم. ونجد أيضا انعكاسات مخاطر الجنوح و الجريمة حيث قام كل من "هيلي و برونر" بتصنيف بواعث الجنوح عند أطفال الشوارع فوجدا أنه إما محاولة لتحقيق إشباع تعويض بديل بارتكاب المغامرات والشغب، وإما محاولة لتقوية الأنا التي جرحت، مشاعر الدونية أوعدم الكفاءة في الانضمام إلى الجماعات المنحرفة (**عبد الرحمان عيسوي (2000)، ص59-60**) أو بأن يقوم الطفل لوحده بالبرهنة لنفسه على شجاعته و قيمته، وإما محاولة لتحقيق الإشباع بالانتقام عن وعي أو عن غير وعي،أو ربما كان محاولة تدفعها رغبة خفية لعقاب الأبوين بإتباع سلوك يؤذيهما، وينغص حياتهما، وإما محاولة لإرضاء وتضخيم ذاته بإتباع سلوك معاد للمجتمع.

أما الجريمة تأخذ عدة أشكال منها: السرقة تكون السرقة فردية أو جماعية، ونجد أيضا السرقة تحت تأثير سيادة أو تأثير الراشدين وللسرقة معاني حسب ظروف السارق وشخصيته، وهناك سرقة للتحدي سواء لإثبات وجوده وقوته أمام الجماعة، ولتحدي الوالدين أو المجتمع، وفي هذه الحالة هو يدرك القوانين والقيم ولكن يتمرد عليها. وتمتاز هذه الشخصية بالعدوانية والعنف، فهي شخصية سيكوباتية لا تشعر بالذنب. وهناك السرقة التعويضية ناتجة عن الحرمان العاطفي يسرق الطفل أو المراهق لتهدئة القلق ومن الشعور بالوحدة. وأخيرا هناك السرقة للحاجة للبطالة، وجرائم القتل التي ترجع أسبابها إلى الانفعال المفرط في حالة غضب شديد. وأيضا مخاطر تعاطي المخدرات والإدمان، والتعرض لخبرات قضائية مع القانون، والانتماء إلى عصابات منظمة متخصصة في التسول أو التهريب. (**بدرة معتصم ميموني، (2003)، ص.260**)

وبالتالي نتوصل أن هذه الظاهرة لها انعكاسات عديدة على الطفل والمجتمع، منها: حب التملك والمساواة مع الآخرين، الشغب والعناد والميول إلى العدوانية نتيجة الإحباط النفسي الذي أصابه لفقدانه حب الأسرة له، وهذا الميل إلى العدوانية يزداد نتيجة بيئة الشارع التي دائما في عدوان مستمر عليه، ومع الوقت يتعلم بالخبرة أن العنف هو لغة الحياة في الشارع، حب ألعاب الحركة والقوة، والتمثيل الذي تعوّد عليه طفل الشارع لأنه من جهة أحد وسائله الدفاعية ضد أي أخطار يواجهها، أو حين يقبض عليه. ونجد أيضا التشتت العاطفي لأن أطفال الشوارع متقلّبون بشكل عام نفسيا واجتماعيا وأيضا ليس لديهم مبدأ الصح الخطأ لتدني مستواهم العلمي والادراكي، فعادة ما يحمل هؤلاء الأطفال قيما متناقضة كالمرح والعنف (**محمد سيد فهمي، (2000)، ص67-69**). ونجد أيضا انعكاسات أخرى على المجتمع منها: ارتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية كالإجرام وتشرد الأطفال ونسبة المشاجرات فيما بين الأفراد، وسوء الحالة الصحية والتعليمية بهذه المناطق (**محمد سيد فهمي، (2000)، ص47**)، وبالإضافة مشاكل كثيرة ومختلفة منها مشاكل نفسية كالصراع، اجتماعية كالخلاف بين أفراد الأسرة، ومشاكل في الشخصية كالأمراض، ومشاكل جسمية كالضعف والهزال، ومشاكل أخلاقية كالجنوح في الشوارع، ومشاكل تربوية كالفشل الدراسي، ومشاكل الإدمان والتدخين واستغلال الأطفال من طرف عصابات الإجرام (**عبد الرحمان العيسوي، (2000)، ص42**). وانعكاسات اجتماعية كاحتكاك أطفال أسر المجتمع بأطفال الشوارع من خلال عمليتي التأثر والتأثير، وبالتالي حدوث الانحراف والجريمة، وهذا ناجم عن دور الشارع في عملية التنشئة الاجتماعية (**تشيرين مقيدش (1994)، ص25**). وكذلك تزايد أشكال الحرمان التي يعانون منها أطفال الشوارع في المجتمع يؤدي إلى العديد من الانحرافات الخلقية والسلوكية في إطار السياق الاجتماعي كالتسول، تعاطي المخدرات، الاستغلال الجنسي، والسرقة، والتي تؤثر بدورها سلبا على طبيعة أفراد المجتمع ونظمه، وقيمه وثقافته (**السيد رشاد غنيم، (2000)، ص21**).

خاتمة:

هناك الكثير من التسميات المحلية في كل دولة يطلق على أطفال الشوارع الأطفال الهامشيين أو المهمشين أطفال :بلا أسر :المشردين الصغار، الجانحين، أطفال بلا مأوى الأطفال المخذولين، أطفال العراء، وهناك أسباب وعوامل عديدة كالعوامل الشخصية، الاجتماعية والاقتصادية التي فسرت ظاهرة أطفال الشوارع. كما نجمت عن هذه الظاهرة انعكاسات وعواقب وخيمة على شخص الطفل في حد ذاته وعلى المجتمع بصفة أشمل، مما يستدعي تظافر جهود جميع الهيئات المختصة والمجتمع المدني للتخفيف من حدتها.

قائمة المراجع:

1. أحمد، محمد مصطفى (دون سنة). **تطبيقات في مجال الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
2. بشير، إقبال محمد ، جمعة، سلمى محمود (دون سنة). **الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
3. بن خدة، بن يوسف (1989). **اتفاقيات ايفيان**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. جبهة التحرير الوطني (1964). **ميثاق الجزائر المصادق عليه في المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني**، الجزائر.
5. جعفر، علي محمد (دون سنة). **الأحداث المنحرفون**، الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
6. جرجس، صبري (دون سنة). **الصحة العقلية للطفل، محاضرات نفسية**، دون بلد: دون دار نشر.
7. حسين، محمود (1977) . **رعاية الأسرة**، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية.
8. حجازي، مصطفى (1995). **تأهيل الطفولة غير المتكيفة – الأحداث الجانحون –**، بيروت: دار القلم اللبناني.
9. رزقي، سلوى (2005). **السياسات الاجتماعية الموجهة لأطفال الشوارع**، القاهرة: جامعة عين شمس.
10. عيسى، محمد طلعت، وآخرون (دون سنة). **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
11. عيسوي، عبد الرحمان (دون سنة). **سيكولوجية الجنوح**، الإسكندرية: منشأة المعارف.
12. عيسوي، عبد الرحمان (2000). **التربية النفسية للطفل والمراهق**، بيروت: دار الراتب الجامعية.
13. غباري، محمد سلامة (1998). **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الحديث.
14. غنيم، السيد رشاد وناصف، سعد أمين (2000). **أطفال الشوارع بين الواقع المعاصر وتحديات المستقبل**: القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
15. غيث، محمد عاطف (1987). **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دون بلد: دار المعرفة الجامعية.
16. ليله رزق، سند إبراهيم (1990). **علم النفس الجنائي**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
17. موسى، أبو بكر (2001). **ظاهرة أطفال الشوارع**، القاهرة: نهضة مصر.
18. حمد سيد، فهمي (2000). **أطفال الشوارع–مأساة حضرية في الألفية الثالثة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
19. ميموني، بدرة معتصم (2003). **الاضطرابات النفسية العقلية عند الطفل والمراهق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
20. الدوري، عدنان (1983). **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط 3.
21. الدريج، محمد حسن (2015). " أطفال الشوارع "، رعاية اجتماعية، **مجلة الأمن و الحياة** الرباط– المغرب الأقصى: العدد 354.
22. لخولي، سناء (2006). **الأسرة والحياة العالية**، الإسكندرية: الدار المعرفة الجامعية.
23. الدسوقي، كمال (1961). **علم النفس العقابي وتطبيقاته**، مصر: دار المعارف.
24. الدوري، عدنان (دون سنة). **جنوح الأحداث –المشكلة والسبب–**، الكويت: ذات السلاسل.
25. الصديقي، سلوى عثمان (1998). **أساسيات في طريقة العمل مع الحالات الفردية في الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
26. الجميلي، خيري خليل (1988). **السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
27. السبد، فؤاد البهي (1975). **الأسس النفسية للنمو من الطفولة للشيخوخة**، القاهرة: دار الفكر العربي.
28. الشرقاوي، أنور محمد (1998). **انحراف الأحداث**، الإسكندرية: المكتبة الانجلو مصرية – مكتبة الخدمة الاجتماعية.
29. الجريدة الرسمية (1990/04/21) .**شروط التوظيف وكيفياته"، قانون رقم 90–11**، العدد: 17.

30. Mekideche, Tchirine (1994) « Apprendre à l'école de la rue », **Revue algérienne de psychologie et de Sciences de l'éducation**, N 0 4 ;Alger.

31. Zerdoumi,Neffissa (1979).**L'enfantd'hier -L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérienne** ;Paris :François Maspero.

32. United Nations (2006) "**Report of the Committee on the Rights of the Child**"; New York : General Assembly Official Records, Sixty-first Session, Supplement No 41 (A/61/41) **in :General comment** N° 7, document (CRC/GC/**2005/7**) adopted during its forty-first session, (see annex III).

33. Ministère de la solidarité nationale et de la famille (1999). **Le travail des enfants en Algérie**, Alger :UNICEF.

34. commission des droits del'homme (sans année). **Protection d'exploitation du travail des enfants**, organisation mondial du travail (OMT).